الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

15 **ديسمبر** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

90إصلاحاً أسهمت في ارتقاء المملكة بمؤشرات حقوق الإنسان العالمية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 11 جماد أول 1443هـ - 15 ديسمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1924141

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، مكتب الأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي يشاركون في ملتقى إنجازات حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية.

وقد نظمت هيئة حقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان 2021م ملتقى بعنوان: "إنجازات حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية."

وقال رئيس الهيئة د. عواد بن صالح العواد: إن المملكة تشهد إصلاحات في جميع المجالات بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز - حفظهما الله - وبخاصة مجال حقوق الإنسان، موضحاً أن هذا العهد الزاهر شهد نقلة نوعية واستثنائية في مجال حقوق الإنسان حيث تجاوزت الإصلاحات (90) إصلاحاً أسهمت في ارتقاء المملكة في التصنيفات والمؤشرات العالمية لحقوق الإنسان، كما شهد تعزيز المملكة لشراكاتها الدولية والإقليمية لدعم الجهود لحماية حقوق الإنسان، والتي كان آخرها في الأسبوع الماضي حيث استضافت المنتدى الحكومي الثالث لمناقشة تحديات مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في الشرق الأوسط 2021م، بعنوان: "التنسيق الوطني والدولي بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص في ظل جائحة كورونا"، بمشاركة وحضور دوليين.

وأشار إلى أهمية تمكين الأفراد من معرفة حقوقهم المكفولة وفقًا للأنظمة، وضرورة بناء ثقافة المشاركة في جهود حماية حقوق الإنسان ودعمها على كافة المستويات والقطاعات، مشيراً إلى أن تعليمها والتربية عليها ونشر ثقافتها يخلق بيئة سليمة للأجيال الحالية والقادمة، مبينًا أن الهيئة تحرص على نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بها، من خلال المؤسسات والأجهزة المختصة بالتعليم والتدريب والإعلام وغيرها، وتُعنى بوضع السياسة العامة لتنمية الوعي بها، فالإلمام والمعرفة بحقوق الإنسان من المستهدفات الأساسية التي نص عليها تنظيم الهيئة، بالتعاون مع المؤسسات الوطنية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

السبيل: ثقافة حقوق الإنسان قيمة إنسانية عالمية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 11 جماد أول 1443هـ - 15 ديسمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1924136

سلط «الملتقى الحقوقي الأول لحقوق الإنسان وحماية النسيج المجتمعي»، الذي نظمه مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، الذي عقد بمقر وكالة الأنباء السعودية بالرياض وبمشاركة عدد من الخبراء والمسؤولين والمختصين، الضوء على جهود المملكة وإسهاماتها وكذلك دور المؤسسات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع في تعزيز قضايا حقوق الإنسان وإرساء دعائمها وحمايتها في ضوء رؤية المملكة 2030. وقال رئيس مجلس أمناء المركز عبد العزيز السبيل، في كلمته الافتتاحية لهذا الملتقى: إن هذه الفعالية تأتي في إطار احتفال المركز وتفاعله مع الأيام الوطنية والعالمية التي تتقاطع مع رسالته وأهدافه، ومنها اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

وأشار إلى أن ثقافة حقوق الإنسان تأتي في مقدمة القضايا التي تشغل بال العالم في الوقت الراهن، بوصفها قيماً إنسانية عالمية، وباعتبارها منصة أخلاقية تسهم في تعزيز منظومة القيم الإنسانية المشتركة بين الشعوب والأمم وتعمل على تقوية وحدتهم وتماسكهم، ومواجهة كل ما يهدد نسيجهم المجتمعي. واستعرض رئيس مجلس الأمناء دور المركز كإحدى مؤسسات المجتمع الوطنية المعنية في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان من خلال تنظيمه فعاليات متخصصة ذات علاقة بقضايا حقوق وحريات الإنسان وإرساء دعائم حمايتها، وذلك من خلال الحوار البناء والمثمر الذي يفضي لإشاعة الانفتاح والاندماج والمواطنة والأخوة الوطنية المبنية على أساس المعرفة والثقة والبعيدة عن الأفكار السلبية والتوجهات الإقصائية، والعمل في الوقت نفسه على نشر وترسيخ قيم التسامح والتعايش والتنوع والمحبة والسلام وقبول الآخر ونبذ العنف والكراهية والعنصرية بين فئات ومكونات وأطياف وشرائح المجتمع، بما يسهم في تعزيز الوحدة الوطنية التي أوجبت العدل والمساواة في الحقوق والواجبات، وحظرت التمييز بأشكاله كافة. وشهدت فعاليات الملتقى إقامة جلستين حواريتين، ناقشت الأولى «دور الجهات الحكومية في نشر الثقافة الحقوقية وتفعيلها»، فيما ألقت الضوء الجلسة الثانية على دور مؤسسات المجتمع في تعزيز حقوق الإنسان وحماية النسيج المجتمعي.

أمير القصيم: الملتقى السنوي لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة يوم إنساني عظيم

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 11 جماد اول 1443هـ - 15 ديسمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/764752

أشار صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز، أمير منطقة القصيم، إلى أن الملتقى السنوي الثالث لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة، هو يوم إنساني عظيم، مشيداً بدور جمعية لأجلهم لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة، مبدياً اعتزازه وافتخاره بالجمعية وجهودها الرامية لخدمة ذوي الإعاقة، مؤكداً أن لدينا عقولا ولاؤها لوطنها ، ووطننا بلد الخير والإنسانية ، داعيا إلى تكرار مثل هذه الملتقيات التي يتخللها ورش عمل بمشاركة خبراء ومتخصصين ، متطلعا إلى رؤية مثل هذه الجمعيات تتطور لأن مقياس تتطور الشعوب بإنسانيتها للوصول إلى العالمية.

جاء ذلك خلال رعاية سموه اليوم ختام فعاليات الملتقى السنوي الثالث لإسر الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي نظمته جمعية لأجلهم لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة، في مركز الملك خالد الحضاري بمدينة بريدة ، بحضور صاحب السمو الأمير فيصل بن عبدالرحمن بن ناصر، وسمو الأميرة نوف بنت عبدالرحمن بن ناصر رئيس جمعية لأجلهم لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة، و وكيل إمارة القصيم الدكتور عبدالرحمن الوزان ، والوكيل للشؤون الأمنية بإمارة القصيم الدكتور نايف المرواني، والأمين العام لهيئة التخصصات الصحية أيمن عيده.

وتجول سمو أمير منطقة القصيم على المعرض المصاحب للملتقى، مطلعاً على جهود الجهات المشاركة.

وثمنت سمو الأميرة نوف بنت عبدالرحمن، رعاية سمو أمير القصيم ختام فعاليات الملتقى الذي يأتي تأكيداً على قيمنا الإسلامية ومواكبة جهود وإنجازات المملكة، ومواصلة لرسم الخطط وتنفيذ المبادرات لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة لتواصل مع شركاء العمل تمكين ذوي الإعاقة، مشيرة إلى أن الملتقى تناول عددا من المحاور كالتجارب الناجحة للمؤسسات والجمعيات لدعم ورعاية ذوي الإعاقة، وتوظيف التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي لخدمة ذوي الإعاقة، والترفيه والرياضة والسياحة لذوي الإعاقة بين الواقع والمستقبل، والتمكين الوظيفي بسوق العمل،والتأهيل والخدمات الطبية المساندة، والوصول الشامل لذوي الإعاقة.

كما أشاد الأمين العام للهيئة السعودية للتخصصات الصحية، بدور الجمعية وما تقدمه من برامج كونها تقدم برامج احترافية ، مشيراً إلى أن الجمعية ثاني جمعية أهلية تحقق معايير الهيئة للحصول على متطلبات الاعتماد.

عد ذلك بارك الأمير الدكتور فيصل بن مشعل توقيع اتفاقيتين لجمعية لأجلهم لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة مع جمعية عزم لذوي الإعاقة وجمعية المسعف التطوعية ، كما كرم المشاركين والرعاة والداعمين للملتقى.

الكهموس: مكافحة الفساد تستدعي حشد الجهود وتعزيز أواصر التعاون

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 11 جماد اول 1443هـ - 15 ديسمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/764745

أشارت المملكة العربية السعودية إلى أن مكافحة الفساد تستدعي من الجميع حشد الجهود وتعزيز أواصر التعاون على جميع الأصعدة لمكافحة هذه الآفة بصورها وأشكالها كافة.

جاء ذلك في كلمة المملكة التي ألقاها معالي رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد مازن بن إبراهيم الكهموس في الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المنعقدة في مدينة شرم الشيخ في المدة من 13 - 17 ديسمبر الجاري.

وأوضح معاليه أن حكومة المملكة تولي اهتمامها في مسألة التعاون الدولي إزاء مكافحة الفساد، وبذلت وما زالت تبذل قصارى جهدها في سبيل اجتثاث تلك الآفة المدمرة.

وبين أن المملكة أطلقت "مبادرة الرياض" الرامية إلى إنشاء شبكة عملياتية عالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، والمسماة بشبكة **GlobE** ، مشيراً إلى أن المبادرة حظيت بترحيب الدول كافة، ضمن الإعلان السياسي الصادر عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك ضمن بيان قادة دول مجموعة العشرين في قمة روما 2021، وهو الأمر الذي يعكس اهتمام الدول بمسألة تعزيز التعاون الدول بين أجهزتها المعنية بمكافحة الفساد.

ودعا رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد جميع الدول الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للانضمام للشبكة والاستفادة منها ومن أدواتها على أكمل وجه.

وأكد معاليه في ختام الكلمة "عن وفاء المملكة العربية السعودية بما ورد في بيان الرياض من خلال صدور مرسوم ملكي بتاريخ 2 ديسمبر 2021م للمصادقة على تعديل نظام مكافحة الرشوة، لتجريم رشوة الموظف العمومي الأجنبي فيما يتعلق بتصريف الأعمال التجارية الدولية."

قانوني يوضح لـ «عكاظ» آلية استخراج صكوك الحصر

استثناء 4 فئات من الشهود عند استخراج صك الورثة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 جماد أول 1443هـ - 15 ديسمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2091088

كشفت وزارة العدل شروط الشهود عند استخراج صك الورثة، مشددة على استثناء 4 فئات من الشهود، وأوضحت الوزارة الفئات الأربع والفئة الأولى يشترط في الشهود ألّا يكونوا وارثين، الثانية ألّا يكونوا من أصول الورثة، وهم الآباء وإن علوا، والفئة الثالثة ألّا يكونوا من فروعهم وهم الأبناء وإن نزلوا، والفئة الرابعة ألّا يكونوا من أزواج الوارثين. ولفتت الوزارة الاكتفاء بشاهدين فقط دون معدلين.

وأشارت الوزارة إلى المدة التي يستغرقها إصدار صك حصر الورثة، إذ بيّنت أنها تختلف بحسب كثافة العمل، ويمكن متابعة حالة الطلب من خلال الموقع الإلكتروني وتصل وثيقة توثيق ورثة المتوفى على شكل رابط برسالة على جوال مقدم الطلب الموثق في نظام «أبشر»

وأفادت أنه في حالة رفض معاملة إصدار صك حصر الورثة يمكن لمقدم الطلب الدخول عبر بوابة «ناجز» للاطلاع على الملاحظات من خلال أيقونة «طلباتي» ثم أيقونة «عرض الطلب»، ولمعرفة ممتلكات المتوفى، يمكن لأحد الورثة أو وكيله بعد إصدار الوثيقة التوجه لكتابة العدل وإحضار صك حصر الورثة. وأوضح المستشار القانوني بندر محمد حسين العمودي لـ«عكاظ» أن الإجراء الجديد يتضمن استثناء أربع فئات من الشهادة عند استخراج صك الورثة كشروط واجب توافرها في الشهود عند استخراج الصك ويكتفى بشاهدين دون معدلين، أما استخراج صك الورثة فيتم عبر موقع «ناجز» وهي خدمة متاحة للمستفيد من الورثة أو وكيل لأحدهم بتقديم طلب لاستخراج الصك من المحكمة لتوضيح بيانات المتوفى وبيانات جميع ورثته وصلة قرابتهم مع إثبات القاصر والحمل إن وجد. وطبقا للعمودي، فإن مدة استخراج صك الورثة تختلف بحسب حجم كثافة العمل، ويمكن متابعة حالة الطلب عبر الموقع، وقال: إن وزارة العدل أتاحت لكل من الورثة أو وكيل أحدهم تقديم طلب لاستخراج صك حصر ورثة من المحكمة لتوضيح بيانات المتوفى وبيانات جميع ورثته وصلة قرابتهم به مع إثبات القاصر والحمل إن وجد، ووجود سجل الأسرة أو شهادة الميلاد وحضور صاحب الطلب، وهو أحد الورثة أو وكيله بوكالة سارية المفعول تخوله طلب إثبات حصر الورثة بإحضار أصل شهادة تثبت الوفاة وصورة سجل الأسرة للمتوفى السعودي، وهويات الورثة غير المسجلين في سجل الأسرة، إذا كانت الزوجة مطلقة مسجلة في سجل الأسرة إحضار أصل صك الطلاق أو صورة مصدقة منه، إحضار شهادة الوفاة أو حصر الورثة للوارث وإذا كانت الوثائق صادرة من خارج المملكة فتصدق من وزارتي العدل والخارجية، لافتا إلى الخطوات المتسارعة التي تنفذها وزارة العدل لتطوير العمل والأداء من خلال العمل الإلكتروني بما يختصر الإجراءات والوقت والجهد وينعكس على جودة الإنجاز.

1188جولة ميدانية على مصانع المملكة للتأكد من معايير الجودة

المصدر: جريدة لقتصادية الاربعاء 11 جماد أول 1443هـ - 15 ديسمبر 2021م
https://www.aleqt.com/2021/12/15/article_2228546.html

نفذت وزارة الصناعة والثروة المعدنية - ممثلة في إدارة المتابعة والرقابة الصناعية 1188 زيارة ميدانية على المنشآت الصناعية في عدد من مناطق المملكة خلال تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، للتأكد من التزامها بمعايير الجودة والاشتراطات اللازمة.

وأوضحت الوزارة أن الزيارات الميدانية المنفذة على مصانع منطقة مكة المكرمة بلغت 324 زيارة، و299 زيارة في مصانع منطقة الرياض، فيما نفذت 208 زيارات على مصانع القصيم، و167 زيارة على مصانع المنطقة الشرقية.

كما نفذت 100 زيارة لمصانع المدينة المنورة، و35 زيارة ميدانية على مصانع منطقة الجوف، إضافة إلى 16 زيارة على مصانع منطقة عسير، و14 زيارة في منطقة الحدود الشمالية، و11 زيارة في منطقة تبوك، وتسع زيارات ميدانية في منطقة نجران، إلى جانب أربع زيارات لمصانع منطقة جازان، وزيارة واحدة في مصانع حائل.

وأكدت الوزارة أن فرقها الرقابية ستواصل القيام بزياراتها الميدانية للتأكد من تطبيق المنشآت الصناعية المعايير والاشتراطات اللازمة، ومتابعة التزام المصانع الوطنية بتوفير منتجات ذات جودة عالية، من خلال التزامها باللوائح الفنية الخاصة بالمواصفات والمقاييس السعودية، والتحقق من سلامة المنتجات، وتصحيح أوضاع المصانع الواقعة خارج المدن الصناعية.

وتشترط وزارة الصناعة والثروة المعدنية على أي منشأة صناعية الحصول على رخصة سلامة صادرة من الدفاع المدني، وتوفيرها وسائل السلامة تبعا لطبيعة النشاط وخطورته، إضافة إلى التأكد من توافر مخارج الطوارئ، ونظام للإطفاء، وتخزين المواد الخام والمنتجات بطريقة آمنة.

وتحرص في هذه الزيارات على دعم الصناعات المحلية في جميع القطاعات، ومتابعة جودة المنتج المحلي، وتعزيز التعاون مع شركاء الوزارة من المصانع الوطنية في عكس صورة إيجابية عن جودة هذه المنتجات، وقدرتها على المنافسة، وما وصلت إليه هذه المنتجات من جودة، إضافة إلى توفير احتياج السوق وتعزيز المعروض فيه.

وزير المالية: الحكومة ماضية قدما في تعزيز النمو الاقتصادي وتمكين القطاع الخاص

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 11 جماد أول 1443هـ - 15 ديسمبر 2021م
https://www.aleqt.com/2021/12/13/article_2227171.html

قال محمد الجدعان، وزير المالية، إن السياسات والإجراءات الواقعية والمسؤولة التي اتخذتها الحكومة في التعامل مع جائحة فيروس كورونا حدت من التداعيات الإنسانية والمالية والاقتصادية، من خلال تقديم دعم قوي للقطاعين الصحي والخاص، مع المحافظة على الاستدامة المالية للمديين المتوسط والطويل.

وأضاف الجدعان، خلال مؤتمر صحافي حول الميزانية العامة 2022 في الرياض، أمس، أن تلك السياسات انعكست إيجابا على التعافي التدريجي للاقتصاد المحلي، الذي شهد نموا متسارعا في عدد من الأنشطة الاقتصادية.
وبين أن الميزانية تؤكد حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين على المضي قدما نحو تعزيز النمو الاقتصادي في مرحلة ما بعد الجائحة، وتسخير الموارد المالية للإنفاق على الصحة والتعليم وتطوير الخدمات الأساسية، إضافة إلى استمرار الدعم والإعانات الاجتماعية.
وأوضح أن الميزانية تأتي استمرارا لمسيرة الإصلاحات الداعمة لتطوير إدارة المالية العامة، مع التزام الحكومة بالمحافظة على أسقف الإنفاق المعلنة سابقا، بما يضمن استدامة مالية على المدى المتوسط ومركزا ماليا قويا يمكن الدولة من مواجهة أي متغيرات طارئة، وامتصاص الصدمات الاقتصادية غير المتوقعة.
ولفت إلى أن تقديرات الميزانية 2022 تظهر أن إجمالي الإيرادات سيبلغ 1045 مليار ريال، بارتفاع 12.4 في المائة، عن المتوقع تحقيقه، فيما يقدر إجمالي النفقات بنحو 955 مليار ريال، في حين يتوقع تحقيق فوائض بنحو 90 مليار ريال "أي ما نسبته 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي."
وأكد أن هذه الفوائض ستوجه لتعزيز الاحتياطيات الحكومية، ودعم الصناديق التنموية وصندوق الاستثمارات العامة، والنظر في إمكانية التعجيل في تنفيذ بعض البرامج والمشاريع الاستراتيجية ذات البعدين الاقتصادي والاجتماعي، أو سداد جزء من الدين العام، حسب ظروف السوق.
وفيما يتعلق بالدين العام، أوضح أنه من المتوقع تحسن مؤشراته في 2022 لتنخفض إلى نحو 25.9 في المائة، من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 29.2 في المائة في 2021 نتيجة التوقعات بتحقيق فوائض في الميزانية، وكذلك نمو الناتج المحلي، على أن يتم الاقتراض لسداد أصل الدين الذي يحل أجل سداده مستقبلا، أو لاستغلال الفرص المواتية في السوق لدعم الاحتياطيات أو تمويل مشاريع رأسمالية يمكن تسريع إنجازها من خلال الإصدارات السنوية.
ولفت إلى أن نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي من المتوقع أن تظل عند مستويات مناسبة في 2024، لتصل إلى 25.4 في المائة، وأن الحكومة تعمل على تطوير إطار إدارة المخاطر الذي يهدف إلى متابعة ورصد أبرز التطورات في الاقتصاد المحلي والعالمي، لتحديد المخاطر الناتجة عنها، ومن ثم تقييم الآثار المترتبة عليها.
وبين أن الحكومة تسعى في 2022 وعلى المدى المتوسط إلى دعم استمرار التعافي في النشاط الاقتصادي، مع المحافظة على المبادرات التي تم البدء في تنفيذها خلال الأعوام الماضية، والالتزام بتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 من خلال تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، وتنويع الاقتصاد وتنمية الإيرادات غير النفطية وضمان استدامتها، مشيرا إلى التقدم المحرز خلال الفترة الماضية في تنفيذ برامج تحقيق الرؤية والمشاريع الكبرى، وكذلك المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات، بما فيها مشاريع البنية التحتية.
وأوضح وزير المالية، أن اقتصاد المملكة يشهد تناميا مستمرا في دور الممكنات الاقتصادية الداعمة للقطاع الخاص، وفي مقدمة تلك الممكنات المساهمة التنموية الفاعلة من المشاريع والبرامج التي يقوم بها صندوق الاستثمارات العامة، وصندوق التنمية الوطني، إضافة إلى التقدم في تنفيذ برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية "ندلب"، والاستراتيجية الوطنية للاستثمار، وبرنامج شريك، وبرنامج تطوير القطاع المالي، والتخصيص، لافتا إلى أن نجاح تلك الممكنات ينعكس إيجابيا على أداء المالية العامة من خلال تحفيز وتنويع النمو الاقتصادي، وبالتالي تحسن الإيرادات غير النفطية، كما يحد نجاح تلك الممكنات من الضغط على الإنفاق الحكومي، ولا سيما مع قيام القطاع الخاص بقيادة الاستثمار والتوظيف.
وأشار إلى النمو الملحوظ في مؤشرات أداء الأنشطة حتى نهاية الربع الثالث من 2021، الذي يعكس استمرار حالة التعافي التدريجي التي صاحبتها سرعة ارتفاع نسب التحصين من فيروس كوفيد - 19، ما أسهم في تخفيف مزيد من الإجراءات الاحترازية المتبعة في المملكة، موضحا أن التقديرات الأولية لـ2021 تظهر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2.9 في المائة، مدفوعا بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الذي من المتوقع أن يسجل نموا بنحو 4.8 في المائة، كما تشير التوقعات لـ2022 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 7.4 في المائة، مدفوعا بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي النفطي المرتبط باتفاقية "أوبك +"، إضافة إلى التحسن المتوقع في الناتج المحلي غير النفطي مع استمرار تعافي الاقتصاد وتنفيذ المشاريع والبرامج الداعمة للنمو والتنويع الاقتصادي.
وتناول وزير المالية الركائز الأساسية خلف الميزانية لهذا العام المتمثلة في ضمان استدامة المالية العامة في تنويع مصادر الإيرادات ورفع كفاءة الإنفاق، وتمكين القطاع الخاص من خلال برامج لتعزيز نشاطه ومساهمته في الاقتصاد الوطني، وتنفيذ تحولات هيكلية أوسع ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية.
وحول برنامج الاستدامة المالية، قال وزير المالية، "إن المكاسب والتحول الجوهري خلال الفترة السابقة في أسلوب إدارة المالية العامة تطلبا الانتقال من مرحلة التوازن المالي إلى مرحلة تسعى للحفاظ على الاستدامة المالية من خلال أدوات

تخطيط فاعلة، تستحضر متطلبات الإنفاق على مدى زمني أطول، ويساعد في حماية هذا التخطيط والقدرة على الإنفاق المخطط له على المدى المتوسط، وتقليل الربط بالعوامل الخارجية، بما في ذلك تقلبات أسواق النفط، حتى لا تتسبب في إرباك هذا التخطيط."

ولفت إلى أن البرنامج يتوقع أن يحقق فوائد عديدة من الناحية الاقتصادية، حيث سيسهم في مواصلة تحقيق معدلات نمو مستقرة للاقتصاد غير النفطي، وتخفيف أثر تذبذبات أسعار الطاقة على الاقتصاد الوطني، إضافة إلى تعزيز قدرة القطاع الخاص على التخطيط للاستثمارات بوضوح. وأكد أنه على جانب المالية العامة، سيسهم في تعزيز فاعلية التخطيط المالي، ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي، واستغلال فوائض الميزانية في تعزيز الاحتياطيات المالية أو توجيهها لإنفاق استثماري يضمن تنويع الاقتصاد، ويحقق مستهدفات النمو الاقتصادي المستدام على المديين المتوسط والطويل.

وبين أن ميزانية 2022 تأتي نتيجة للتخطيط والعمل التشاركي بين الأجهزة الحكومية كافة، حيث بذلت الجهود وسخرت الإمكانات وحشدت الطاقات في إعداد هذه الميزانية بصورة ملائمة، تحقق من خلالها مستهدفاتها الاستراتيجية، حتى تخرج بمنتهى الشفافية والوضوح، انطلاقا من التزام الحكومة المباشر فيما يخص الأوضاع المالية والاقتصادية من خلال إصدار التقارير المرتبطة بالميزانية، مثل تقارير الأداء: ربع السنوي، ونصف السنوي، والسنوي، والبيان التمهيدي، إضافة إلى بيان الميزانية ونسخة المواطن، وذلك تماشيا مع رؤية المملكة 2030.

وأكد وزير المالية أن حكومة خادم الحرمين الشريفين، قامت بجهود كبيرة للتعامل مع تداعيات جائحة كورونا المستجد كوفيد - 19، ما حد بشكل كبير من ارتفاع نسبة البطالة لموظفي القطاع الخاص، والحد من خروجهم من أعمالهم، مفيدا أن الجهود أسهمت في عودة النشاط الاقتصادي خلال العام الحالي، وبذلك انخفض معدل البطالة إلى 11.3 في المائة، متناولا دعم النمو الاقتصادي والقطاع الخاص، واستراتيجية الاستثمار، التي تهدف إلى زيادة المصانع والمحال والمنشآت والخدمات، وفتح فرص وظيفية للمواطنين في المملكة، للوصول إلى معدل بطالة 7 في المائة في 2030.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تقليص أيام العمل لزيادة الإنتاجية

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 11 جماد أول 1443هـ - 15 ديسمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/764762

إبراهيم محمد باداود

جاءت جائحة كورونا، فتغيَّرت معها الكثير من الأمور، وفي مقدمتها أسلوب ونمط الحياة والإقبال على تطبيق تجارب كثيرة كانت في الماضي من شبه المستحيلات أن يتم تطبيقها، أو حتى التفكير فيها.

في عام 2015م بدأت أيسلندا في تطبيق نظام تقليص أيام العمل لزيادة الإنتاجية، ثم تلتها في عام 2019م فنلندا، وذلك بهدف أن يهتم الأفراد بشكلٍ أكبر بحياتهم الشخصية والعائلية، في حين رحَّبت بعض الشركات في بريطانيا ونيوزيلندا واليابان بالفكرة وبدأت في تطبيقها، ولحقتها أسبانيا وأسكتلندا مع التأكيد بأن خفض ساعات أو أيام العمل لن يُؤثِّر على مستحقات الموظفين الشهرية، كما سيُساهم في دعم الاقتصاد المحلي، إذ أكَّدت الدراسات بأن زيادة أوقات الراحة والفراغ تساهم في اكتساب مهارات جديدة، وتقديم أفكار إبداعية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وإنجاز الأعمال بشكل أكثر اتقاناً.

تشير العديد من الدراسات والأبحاث بأن تقصير أسبوع العمل له آثار إيجابية في الرضا عن العمل، والتوازن بين الحياة الأسرية والعملية، وأن الحصول على يوم راحة إضافي في الأسبوع يُؤثِّر بشكل إيجابي على كيفية العمل، ويجعل الشخص أكثر إنتاجية طيلة أيام الأسبوع، خصوصاً أن بعض المهام والوظائف يمكن للفرد فيها أن يتحكَّم في مستوى الإنتاجية، وعدم ارتباطه بوقتٍ محدد.

ADVERTISING

مؤخراً أعلنت الإمارات تطبيق نظام جديد للعمل الأسبوعي في القطاع الحكومي، يُقلِّص أيام العمل إلى 4 أيام ونصف اليوم، بحيث يبدأ أسبوع العمل من الاثنين وحتى الخميس، في حين يكون العمل يوم الجمعة نصف يوم، وعبر أسلوب العمل عن بعد، ووفق ما تقتضيه مصلحة العمل.

التفكير خارج الصندوق والخروج من القوالب التقليدية، من الوسائل الهامة لتحسين الإنتاجية وتطوير الفكر الإبداعي والاتقان، ورفع الكفاءة والتميز، وهذا يتطلب العودة لمراجعة كافة الممارسات الحالية، والتي أثبتت الدراسات تأثيرها على الإنتاجية بشكلٍ عام، وجودة الحياة بشكلٍ خاص، والنظر بشأن إمكانية إصلاحها وتصحيحها مستقبلاً.

جودة الإنفاق الحكومي

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 جماد أول 1443هـ - 15 ديسمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2090924

د/إبراهيم النحاس

استقبلنا ميزانية 2022 ونحن نحقق مستويات جيدة في التقدم الاقتصادي والتغلب على التحديات التي عايشها العالم أجمع، ومن أبرزها «جائحة كورونا»، كما أن قراءة وتحليل الأرقام المعلنة في الميزانية تبين لنا أننا نسير بقوة وصلابة نحو بناء اقتصاد من أفضل اقتصاديات العالم وأكثرها تأثيرا.

تكرر في قراءتنا للميزانية العامة للدولة مفردات «كفاءة وترشيد وإنفاق وأداء وعائد»، وفهمنا لهذه المفردات فهما دقيقا وواضحا يعيننا على قياس مستوى التطور والأداء الجيد للاقتصاد الوطني، فالكفاءة تعني «تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقلّ المدخلات وأدنى تكلفة ممكنة»، وهذا ما تصبو إليه رؤية المملكة 2030، أما الترشيد في علم الاقتصاد فهو «الوسائل التي ترمي إلى زيادة الإنتاج وتحسينه وتخفيض تكاليفه»، وما بين هاتين المفردتين تتكامل معايير ومؤشرات الحكم على جودة الميزانيات.

فكفاءة الإنفاق الحكومي في المملكة تمثل تحديا كبيرا في دولة نفطية تعتمد اعتمادا كبيرا على هذا المصدر لتمويل المالية العامة، وهذا المصدر المتغير في تسعيره يتسبب في وقف الإنفاق على بعض المشاريع نتيجة ضعف التمويل لانخفاض أسعاره، أو في حالة ارتفاع الأسعار يتم الإنفاق على مشروعات تمت المبالغة في تقييمها، وهذا ما يوصلنا إلى ما يعرف بالهدر، والهدر يعد نقصا في كفاءة الإنفاق، وكفاءة استخدام الموارد! ولهذا فالعودة إلى مستويات عالية من الكفاءة تمثل تحديا؛ لأن الكفاءة لا تتحقق إلا إذا تم الربط بين الموارد المستخدمة في إنجاز عمل معين، والعوائد والنواتج والأهداف التي تحققت من ذلك، مع ثبات الإنفاق دون الاعتماد على سلعة متغيرة في تسعيرها.

لهذا، فإن إصلاح خلل الكفاءة يتطلب معلومات وافية ودقيقة تربط بين الموارد المستخدمة والأهداف المنجزة، ويتطلب نظاما محاسبيا حكوميا عالي الكفاءة، وقد أثبت النظام المحاسبي لمشاريع الرؤية كفاءة عالية، لأن القرارات بشأن الإنفاق تمت وفق تدفق كافٍ وسريع من المعلومات إلى متخذي القرار من معلومات مالية وكمية ونوعية، تتضمن قياسا دقيقا ماليا واقتصاديا للموارد التي سيتم إنفاقها، وفي الوقت نفسه قياسا دقيقا أيضا للأهداف التي سيتم تحقيقها، وهذا ما يتضح بشكل كبير في الخطط الإستراتيجية والتشغيلية للمنشآت الحكومية التي أصبحت أكثر تدقيقا في صرف تلك الموارد ووضع معايير جودة قوية وحاكمة لهذا الإنفاق.

نأتي للمرحلة الأهم وهي عملية اتخاذ قرار الإنفاق الذي يجب أن يتسم بحوكمة رشيدة جيدة، قادرة على توجيه الموارد نحو المشروعات التي تحقق أفضل عوائد، بدون الترشيد المبالغ فيه والذي يضر كثيرا ببعض المشروعات المهمة مثل مشاريع الصحة والتعليم، فهما قطاعان يجب أن تتم عمليات الإنفاق عليهما بكفاءة ومعايير جودة عالية وحوكمة تتسم بالعقلانية والوضوح، فالأصل في القرار هو المصلحة العامة، التي لن تتحقق إلا من خلال حوكمة فعالة.

كاريكاتير

الالكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاربعاء 11 جماد اول 1443 - 15 ديسمبر 2021م

https://www.aleqt.com/2021/12/15/article_2228456.html

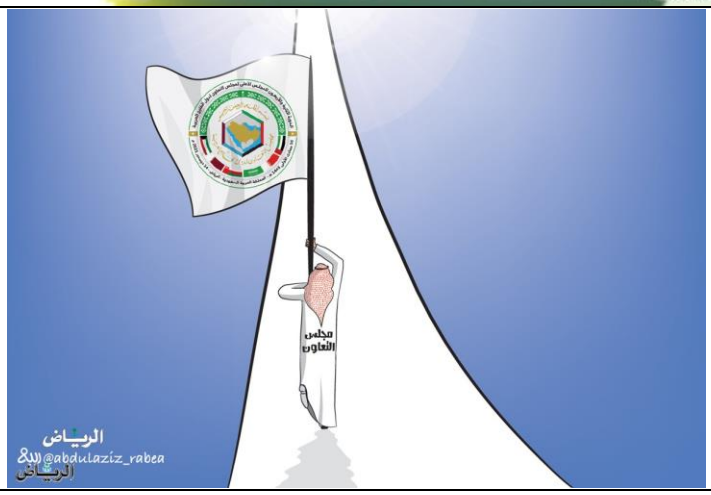

الرياض www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 12 جماد اول 1443هـ - 15 ديسمبر 2021م

https://www.alriyadh.com/1924103